

لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحاله عليه والمقصود عن

ولو عتق عن القود على غير جسدها أي الدية أو على الفداء

منها أتت العقوبة عليه وسقط القود أن قبل جان ذلك

والأقلا يتبنا ولا يسقط القود لأن ذلك اعتياض فتوقف

على الاختيار وهذا من زيادة في الثانية **ولو قطع وقتل**

شخص آخر مالك امره ولو سكرانا أو سقيها بآذنه

فهدر أي لا قود قيم ولا دية للمأذون فيه **وخرجه**

بمالك امره العبد والقيبي والمجنون فتعير عيب اولى من

تعيره بالرشيد **ولو قطع** بضم اوله أي عضوه وإن سرق

القطع **فقتل عن قوده وإن شته** بلفظا وصية أو إبراء

أو نحوه كاستطاع **صح** العقوب من قود العضو والسرية أو

عن ارتش العضوان **خرج** من الثلث **لا عن ارتش السرقة**

إلى نفس أو عضوا آخر ما تاكل بالقطع فلا يصح العقوب عنه

وأن قال صح عقوب عن ذلك ولو بقية لفظ الوصية **وعقوب**

عما يحدث من الجنابة لأنه إنما عتق عن موجب جنابته وجوهة

فلا يتناول غيرها والعقوب عما يحدث باطل لأنه إبراء عما

لم يجب **لأن عتق عنه** أي عما يحدث **بلفظا وصية** لا وصية

له بارتش هذه الجنابة وإرتش ما يحدث منها فيصح ويستقط

ارتش العضو مع ارتش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء

منها أتت العقوبة عليه وسقط القود أن قبل جان ذلك
والأقلا يتبنا ولا يسقط القود لأن ذلك اعتياض فتوقف
على الاختيار وهذا من زيادة في الثانية ولو قطع وقتل
شخص آخر مالك امره ولو سكرانا أو سقيها بآذنه
فهدر أي لا قود قيم ولا دية للمأذون فيه وخرجه
بمالك امره العبد والقيبي والمجنون فتعير عيب اولى من
تعيره بالرشيد ولو قطع بضم اوله أي عضوه وإن سرق
القطع فقتل عن قوده وإن شته بلفظا وصية أو إبراء
أو نحوه كاستطاع صح العقوب من قود العضو والسرية أو
عن ارتش العضوان خرج من الثلث لا عن ارتش السرقة
إلى نفس أو عضوا آخر ما تاكل بالقطع فلا يصح العقوب عنه
وأن قال صح عقوب عن ذلك ولو بقية لفظ الوصية وعقوب
عما يحدث من الجنابة لأنه إنما عتق عن موجب جنابته وجوهة
فلا يتناول غيرها والعقوب عما يحدث باطل لأنه إبراء عما
لم يجب لأن عتق عنه أي عما يحدث بلفظا وصية لا وصية
له بارتش هذه الجنابة وإرتش ما يحدث منها فيصح ويستقط
ارتش العضو مع ارتش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء

عنها فلا قود لها بل يجب لها دية في هذا من زيادة في فان قال

القاطع وقد دهن الخرج ظننت انه اباها وجب القود

في اليسار وكذا الموثق علمتها انها اليسار وانها لا تجزئ

عن اليمنى او دهنها **فصل** في موجب العبد

والعقوب موجب العمد في نفس وغيرها بفتح الجيم **قود**

بفتح الواو أي فاض **والدية** عند سقوطه يعقوب عنه

عليها وبغير عقوب **عنه** على ما قاله الدارمي وجرم

الشحنان والاوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والا صحاب

وصرح بما هو رد في قود النفس انها بده ما جئني

علم والالزم المراه بقتلها الرجل دية امرأة وليس

كذلك **فلو عتق** المستحق ولو محجور قلنس او سقم عنه

مجانا او مطلقا بان لم يتعرض للدية فلا يشي لان المحجور

عليه لا يكلف الاكساب والعقوبات ثابتة الاثبات معدوم

او عتق عن الدية لقا لان عقوبه ليس مستحقا فهو فيها

لغو كالمعدوم **فان اختارها** أي الدية **عقب عقوبه مطلقا**

او عتق عليها بعد عقوبه وصحت فاختارها في الاولى

وبه من زيادة في العقوب عليها وطا كان العقوب عنها القود

في الثانية صح العقوب عليها وإن ترخياعم **فان لم يرض**

جان بشيئا من اختيار الدية او العقوب عليها فانه يجب

عنها فلا قود لها بل يجب لها دية في هذا من زيادة في فان قال
القاطع وقد دهن الخرج ظننت انه اباها وجب القود
في اليسار وكذا الموثق علمتها انها اليسار وانها لا تجزئ
عن اليمنى او دهنها فصل في موجب العبد
والعقوب موجب العمد في نفس وغيرها بفتح الجيم قود
بفتح الواو أي فاض والدية عند سقوطه يعقوب عنه
عليها وبغير عقوب عنه على ما قاله الدارمي وجرم
الشحنان والاوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والا صحاب
وصرح بما هو رد في قود النفس انها بده ما جئني
علم والالزم المراه بقتلها الرجل دية امرأة وليس
كذلك فلو عتق المستحق ولو محجور قلنس او سقم عنه
مجانا او مطلقا بان لم يتعرض للدية فلا يشي لان المحجور
عليه لا يكلف الاكساب والعقوبات ثابتة الاثبات معدوم
او عتق عن الدية لقا لان عقوبه ليس مستحقا فهو فيها
لغو كالمعدوم فان اختارها أي الدية عقب عقوبه مطلقا
او عتق عليها بعد عقوبه وصحت فاختارها في الاولى
وبه من زيادة في العقوب عليها وطا كان العقوب عنها القود
في الثانية صح العقوب عليها وإن ترخياعم فان لم يرض
جان بشيئا من اختيار الدية او العقوب عليها فانه يجب

عنها فلا قود لها بل يجب لها دية في هذا من زيادة في فان قال
القاطع وقد دهن الخرج ظننت انه اباها وجب القود
في اليسار وكذا الموثق علمتها انها اليسار وانها لا تجزئ
عن اليمنى او دهنها فصل في موجب العبد
والعقوب موجب العمد في نفس وغيرها بفتح الجيم قود
بفتح الواو أي فاض والدية عند سقوطه يعقوب عنه
عليها وبغير عقوب عنه على ما قاله الدارمي وجرم
الشحنان والاوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والا صحاب
وصرح بما هو رد في قود النفس انها بده ما جئني
علم والالزم المراه بقتلها الرجل دية امرأة وليس
كذلك فلو عتق المستحق ولو محجور قلنس او سقم عنه
مجانا او مطلقا بان لم يتعرض للدية فلا يشي لان المحجور
عليه لا يكلف الاكساب والعقوبات ثابتة الاثبات معدوم
او عتق عن الدية لقا لان عقوبه ليس مستحقا فهو فيها
لغو كالمعدوم فان اختارها أي الدية عقب عقوبه مطلقا
او عتق عليها بعد عقوبه وصحت فاختارها في الاولى
وبه من زيادة في العقوب عليها وطا كان العقوب عنها القود
في الثانية صح العقوب عليها وإن ترخياعم فان لم يرض
جان بشيئا من اختيار الدية او العقوب عليها فانه يجب